إسرائيل، صرح بوش أن الولايات المتحدة ترى وجوب إقامة اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية الجديدة لا في إسرائيل؛ أي أنه لا حاجة لإلزام إسرائيل، برأيه، بالانسحاب حتى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، إضافةً إلى أن الولايات المتحدة تقبل بالسياج الأمني الإسرائيلي. كرر شارون التزام إسرائيل بخطة الطريق وتعهد بأن يكون السياج الأمني حاجزاً مؤقتاً لا حدوداً نهائية. ما كان لخطاب بوش كبير وزن فيما يخص المفاوضات في المستقبل فقد كرر مواقف اتخذها الرئيس الأسبق كلينتون بشأن اللاجئين والحدود. ورغم ذلك أثار الخطاب غضباً في العالم الإسلامي. خسرت خطة الانسحاب من جانب واحد الاستفتاء الذي أجري داخل حزب الليكود يوم ٢ أيار ٢٠٠٤ فاقترح شارون نسخة معدلة منها. وفي أيار نفذت إسرائيل عملية عسكرية واسعة في غزة (عملية قوس قزح) قتلت فيها أكثر من ٤٠ شخصاً وشردت الآلاف وأثارت غضباً دولياً. وفي أواخر تشرين الأول أقر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) قانون فك الارتباط في القراءة الأولى مما أدى إلى خروج الحزب القومي الديني اليميني من الحكومة التي تراجعت أغلبيتها النيابية إلى ٥٥ مقعداً بسبب خروجه.

اغتيال د.عبد العزيز الرنتيسي

في ١٧ نيسان ٢٠٠٤ قتل جيش الدفاع الإسرائيلي زعيم حماس المنتخب حديثاً عبد العزيز الرنتيسي. ومن الواضح أن د. محمود الزهار قد انتخب ليحل محله، لكن من غير إعلان رسمي عن ذلك خشية الانتقام الإسرائيلي. ويقال إن الزهار هو الأخير الباقي على قيد الحياة من بين سبعة أشخاص أسسوا حركة حماس. أما الستة الباقون فقد اغتالتهم إسرائيل جميعاً.

حكومة أحمد قريع

في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣، وبعد فترة طويلة من المفاوضات، شكل أحمد قريع حكومة دائمة وبدأت التحركات من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وتجديد المفاوضات مع الإسرائيليين. لكن حصيلة هذه التحركات كانت قليلة جداً. ففي ١٩ تشرين الثاني اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥١٥ الذي اعتمد خطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية من أجل السلام ودعا الأطراف إلى الوفاء بما يترتب عليها بموجب هذه الخطة. لكن التوغلات الإسرائيلية تواصلت وبدا الفلسطينيون من جانبهم غير مستعدين لضبط فصائل المقاومة، أو غير

قادرين على ذلك. أعلن عن لقاءات مرتقبة بين رئيسي الوزراء أحمد قريع وآريل شارون، وكثرت الشائعات والتكهنات بشأنها، لكنها تبخرت. ولحين من الوقت كان قريع يعلن أنه لن يجتمع مع شارون حتى توقف إسرائيل بناء السياج الأمني. . . . لكن، عندما أعلن شارون خطة فك الارتباط من جانب واحد وبدا أنه صادق في ذلك، صار قريع قلقاً من أن يكون انسحاب الإسرائيليين دون مفاوضات نصراً لحماس والجهاد الإسلامي، الخصمين السياسيين لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تدير السلطة الوطنية الفلسطينية واللذين يأملان في وراثة الزعامة الفلسطينية. أعلن قريع عند ذلك استعداده للاجتماع مع شارون وأن هذا الاجتماع سيحدث بكل تأكيد في أواخر شباط. لكن المفاوضات الرامية إلى وضع جدول أعمال هذا الاجتماع تأجل لأسبابٍ كثيرة من بينها وقوع تفجيرات استشهادية وقيام إسرائيل بمزيد من الاغتيالات.

فوضى في غزة

في هذه الأثناء صار من الواضح أن قريع غير قادر على الحكم فعلاً رغم بعض النجاح في ميدان تحسين الشفافية المالية نزولاً عند مطالب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي أوائل ٢٠٠٤ وردت أخبار كثيرة عن الفوضى والتشرذم وانعدام القانون في المناطق الفلسطينية. وعند نهاية شهر شباط أعلن رئيس الأمن الفلسطيني السابق محمد دحلان أن السلطة الفلسطينية ما عادت قادرة على لجم كتائب شهداء الأقصى المنشقة عن فتح والتي كانت مسؤولة عن كثير من التفجيرات الانتحارية. وأما محاولات توحيد الأجهزة الأمنية، التي عرقلها عرفات، فقد انتهت بالشقاق والاتهامات المتبادلة. وفي ٢٦ شباط وعد الرئيس عرفات بإجراء الانتخابات التي طال تأجيلها؛ لكن كثيراً من الفلسطينيين لم يصدقوا هذا الوعد. وفي نابلس سادت حالة من انعدام القانون واستقال محافظ المدينة.

اندلع العنف في غزة يوم ١٨ تموز ٢٠٠٤ بين فصائل من حركة فتح. اختطفت إحدى المجموعات قائد الشرطة غازي الجبالي وعدداً من المواطنين الفرنسيين. ثم أطلقت سراحهم شريطة مثول الجبالي أمام القضاء. أعاد ياسر عرفات تنظيم الأمن وعين ابن شقيقه موسى عرفات مسؤولاً عن قوات الأمن الفلسطينية. ردت القوى المعارضة باجتياح مقر موسى عرفات. وبعد ذلك أعلن رئيس الوزراء أحمد قريع استقالته فلم يقبلها عرفات. لكن قريعٍ أصر على الاستقالة. أعلن عرفات عن سحب تعيين موسى عرفات؛ لكنه أعلن أيضاً أن موسى سيظل مسؤولاً